أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي
–دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي الماليزية (2012-2016)–

Impact of the characteristics of the Sharia Supervisory Board on the solvency of Takaful Insurance Companies
–An Econometric Study on Malaysian Takaful Insurance Companies (2012-2016)-

دليلة هامل[1,*]، عبد الرحمان العايب[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس- سطيف1 (الجزائر)
[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس- سطيف1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/12/01؛ **تاريخ المراجعة** : 2018/12/04 ؛ **تاريخ القبول** : 2018/12/06

ملخص : بهدف قياس أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة (2012-2016)، تمّ توظيف برنامج "Eviews9" حيث تمّ تحليل البيانات من خلال اختبار "Jarque-Bera" للكشف عن مدى صلاحية البيانات للدراسة، وللمفاضلة بين نماذج البانل تمّ الاعتماد على اختبار إحصائية فيشر المقيد "F" للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة واختبار هوسمان "Hausman" للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بعدها تمّ الاعتماد على اختبارات "LLC؛ ADF؛ PP" لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك "Kao" لكشف العلاقة التوازنية طويلة المدى بين الملاءة المالية وهيئة الرقابة في شركات التأمين التكافلي الماليزية، وقد تمّ التوصّل إلي وجود أثر إيجابي لمتغيرات هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

الكلمات المفتاح : خبرة هيئة الرقابة الشرعية ؛ اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية ؛ حجم مكافآت هيئة الرقابة الشرعية ؛ الملاءة المالية ؛ شركات التأمين التكافلي الماليزية.

تصنيف JEL : C1 ؛ G3 ؛ G22 ؛ O53

Abstract: In order to measure the impact of the characteristics of the Sharia Supervisory Board on the solvency of Malaysian takaful insurance companies during the period "2012-2016", We have used the program "Eviews9"

The data were analyzed using the "Jarque-Bera" test to determine the validity of the data for study, "Fisher's F" test was used to choose between the aggregate model and the static effects model and the "Hausman" test to compare the model of the fixed effects with the random effects model, tests were then approved "LLC; ADF; PP" to test the stability of the time series and the test of cointegration "Kao" to detect the long-term balance between the solvency and Sharia Supervisory Board of Malaysian takaful insurance companies.

It was found a positive impact of the Sharia Supervisory Board on the solvency of Malaysian Takaful insurance companies.

Keywords: Experience of the Shari'a Supervisory Board; Meetings of the Shari'a Supervisory Board;The size of the rewards of the Shari'ah Supervisory Board; Solvency; the Malaysian takaful insurance companies.

.

Jel Classification Codes : : C1; G3; G22; O53

* Corresponding author, e-mail: h.ecoalg@gmail.com

I- تمهيد :

نتيجة للتطوّر والتوسع في شركات التأمين التكافلي أصبح لزاماً عليها الاهتمام بملاءتها المالية، للوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها في آجال استحقاقها، خاصة مع ارتفاع حجم المخاطر التي تُواجهها نتيجة التركز المالي والسكاني ومع تزايد حِدّة المنافسة بينها وبين شركات التأمين التجاري، وهذا من خلال تطوير طرق وأساليب أنظمة الإشراف والرقابة المالية في شركات التأمين التكافلي، على غرار الدعم الذي توفره هيآت الرقابة الشرعية.

حيث تقوم هذه الأخيرة بدور هام لتعزيز ملاءة المؤسسات المالية الإسلامية ومنها شركات التأمين التكافلي، وذلك من خلال دورها الرقابي المباشر للتحقّق من قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاتها اتّجاه المشتركين، ودراسة شروط ومزايا المنتجات التأمينية المقدّمة ومدى كفاية رأس المال والمخصّصات المالية؛ إضافة إلى اهتمامها بنظم الإشراف والرقابة لأوجه الاستثمار المقرّرة قانونا وخاصّة تلك المتعلّقة بحقوق المشتركين أو ما يُعرف بالمخصّصات التقنية.

1.I – إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؟**

❖ ما أثر خبرة هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؟

❖ ما أثر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؟

❖ ما أثر حجم مكافآت هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

2.I- فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدَراسة إلى اختبار صحة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية لها التالية:

- تؤثّر خصائص هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

❖ تؤثّر خبرة هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

❖ تؤثّر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

❖ تؤثّر مكافآت هيئة الرقابة الشرعية إيجاباً على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

3.I – أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال ضرورة الاهتمام بهيئات الرقابة الشرعية لدورها البارز في تعزيز ملاءة المؤسسات المالية الإسلامية ومنها شركات التأمين التكافلي، وذلك بالرقابة المباشرة للتحقّق من قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاتها اتّجاه المشتركين، ودراسة شروط ومزايا المنتجات التأمينية المقدّمة ومدى كفاية رأس المال والمخصّصات المالية؛ إضافة إلى اهتمامها بنظم الإشراف والرقابة لأوجه الاستثمار المقرّرة قانونا وخاصّة تلك المتعلّقة بحقوق المشتركين أو ما يُعرف بالمخصّصات التقنية.

I.4 – منهج الدراسة:

تماشيا مع متطلبات البحث، فإن الأساليب المعتمدة في هذه الدراسة تتعدّد، فتمّ إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، أمّا الجانب التطبيقي فتمّ الاعتماد على التقارير والبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية لجمع البيانات حول متغيرات هيئة الرقابة المالية وحساب مؤشر الملاءة المالية وتوظيف برنامج "Eviews9 " لتحليل البيانات.

I.5 – الدراسات السابقة:

من بين الدراسات القياسية التي أجريت حديثا على شركات التأمين التكافلي وفي حدود الاطلاع نذكر:

- **"دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية المنتجات التأمينية التكافلية مقابل التقليدية – دراسة حالة سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2014/2008 –"** لـ (عامر أسامة، عماري زهير) (2017)، وقد أوضحت الدراسة مدى استغلال شركة التأمين الإسلامية بالأردن لسياسة توزيع الفائض التأميني في تطوير تنافسيتها، وبعد استخدام التحليل الديناميكي تبين انحصار أثر توزيع الفائض في المدى القصير فقط، وذلك لعدم وجود الموارد البشرية المتخصصة التي تساعد في تطوير الآلية العملية لتطبيق صناعة التأمين التكافلي وتسويقها[1].

- **"تحليل تطور كفاءة شركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التأمين التجاري –دراسة بعض الحالات في السوق الماليزي (2014–2016)–"** لـ (ياسمينة ابراهيم سالم، عومر عكي علواني) (2017) وقد هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الكفاءة لبعض شركات التأمين التكافلي ومقارنتها بشركات تأمين تجاري بالسوق الماليزي، لبيان أهمية هذا الجانب في الواقع العملي لدى متخذي القرار في تحليل مصادر عدم الكفاءة لمحاربة التكاليف غير المبررة. وقد تضمن البحث قياس كفاءة ست شركات تأمين تكافلي وخمسة شركات تأمين تجاري، خلال فترة ثلاث سنوات من سنة 2014-2016، واستخدمت الدراسة الأقساط وعوائد الاستثمار كمخرجين وتكاليف الإدارة والعمولات كمدخلين، باستعمال نموذج التوجيه الإدخالي (CCR-I وBCC-I) لقياس الكفاءة.، وقد توصلت النتائج إلى أن شركات التأمين التكافلي لم تحقق درجة الكفاءة 1 في نموذج ثبات غلة الحجم، بينما حققت إحداها، وهي أصغر شركة من حيث قيمة الأقساط، نسبة الكفاءة 1 في نموذج تغير غلة الحجم؛ ما يعني أنها تحسن استخدام الموارد، ولا توجد تكاليف غير مبررة. غير أنها عليها الوصول إلى الحجم الأمثل لنشاطها حتى تستفيد من وفورات الحجم[2].

وما يميّز هذه الدراسة أنها ركّزت على أهمّ جزئية تضمن تطوير واستمرارية شركات التأمين التكافلي بصفة عامة وشركات التأمين التكافلي الماليزية بصفة خاصة ألا وهي الملاءة المالية، وذلك من خلال قياس أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها أهمّ الأطراف المسؤولة عن مراقبة وضمان ملاءة شركات التأمين التكافلي.

I.6 – الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي الماليزية:

1. **تعريف الملاءة المالية:** يقصد بالملاءة المالية لشركات التأمين توفّر القدرة المالية الدائمة للتسديد، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه المشتركين في أيّ وقت ممكن.

2. **نماذج الملاءة المالية:**

❖ **نموذج الملاءة المالية I:** وهو يعبّر عن "مجموع القواعد التي تحكم حاليا ملاءة شركات التأمين الأوروبية والتي دخلت حيّز التطبيق في **2002/03/05**؛ حيث ومن خلالها تمّ تحديد الحدّ الأدنى لمستوى هامش الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة بوضع حدود أكثر صرامة لشركاتها".

ويرتكز إطار الملاءة I على ثلاثة مفاهيم أساسية[3]:

- هامش الملاءة المتكون من أصول الشركة الخالية من جميع الالتزامات؛

- متطلبات هامش الملاءة (هامش الملاءة القانوني): وهو الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه؛
- متطلبات الحدّ الأدنى للضَمان(صندوق الضمان): هو الحد الثاني الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه.

❖ **نموذج الملاءة المالية II**: وهو يعبّر عن مجموعة التوجيهات التي تمّ إصدارها من قبل الاتحاد الأوروبي، والمتعلقة بجميع شركات التأمين وإعادة التأمين في دول الاتحاد، وتقوم هذه التوجيهات بتحديد متطلبات جديدة لرأس المال لتغطية جميع المخاطر التي تواجه هذه الشركات بمعنى أنها تشجّع على اتباع نهج شامل لإدارة المخاطر[4].

ويهدف النظام الجديد للملاءة المالية إلى تطوير الإطار الأوروبي لمراقبة ملاءة شركات التأمين وتوفير مستوى ضمان كافي للمؤمن لهم بتحقيق التوافق بين الأموال الذاتية والأخطار التي تواجهها شركة التأمين وذلك من خلال ما يلي[5]:

- تزويد السلطات الرقابية بالأدوات الضرورية للتقييم الصحيح ''للملاءة العامة'' لشركات التأمين: بمعنى أنه لا يجب الاكتفاء بوضع المؤشرات والمعدلات الكمية ولكن يجب ضمان تغطية الجوانب النوعية المؤثرة على تعرض شركات التأمين للمخاطر (التسيير، الرقابة الداخلية للمخاطر، الوضع التنافسي ...)؛
- تشجيع شركات التأمين على قياس وإدارة أفضل لمخاطرها، وجعل المتطلبات الكمية لهامش الملاءة تغطي أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين؛
- دعم الحماية للمُؤمَن لهم؛
- تحقيق التكامل بين أسواق التأمين الأوروبية للسماح لكل شركة تأمين أوروبية بالاستفادة من امتيازات السوق الموحدة وخفض تكاليف التحوّط.

❖ **نموذج الملاءة المالية الماليزي**: يهدف نظام الملاءة المالية الذي تمّ وضعه من قِبل البنك المركزي الماليزي والذي يخصّ شركات التأمين التكافلي إلى[6]:

- السّماح بمزيد من المرونة لشركة التأمين التكافلي للعمل على مختلف مستويات المخاطر التي تتعرض لها وبما يتماشى واستراتيجيات أعمالها ما دام لديها رأس مال مناسب، وهذا من خلال الضّمانات الاحترازية التي وضعها البنك؛
- الكمي الصريح من العازلة التحوطية بهدف تحسين الشفافية؛
- توفير حوافز لشركات التأمين لوضع المخاطر المناسبة والهياكل الأساسية للإدارة، واعتماد ممارسات رشيدة؛
- تعزيز التّقارب مع الممارسات الدولية وقابلية المقارنة بين الولايات القضائية وتقليل فرص التّنظيم والمراجحة داخل القطاع المالي؛
- توفير إشارة إنذار مبكّر على تدهور كفاية رأس المال ممّا يسمح باتّخاذ إجراءات إشرافية فورية وقائية.

ويحدّد الإطار ما يلي:

- المتطلّبات المطبّقة في كل شركة تأمين لتحديد مدى كفاية رأس المال المتاح وأموال المساهمين لدعم إجمالي رأس المال المطلوب(TCR) ،

والذي يُعتبر بمثابة مؤشر رئيسي على المرونة المالية لشركة التأمين، وقد تمّ استخدامها كمدخل لتحديد التّدخلات الإشرافية التي يقوم بها البنك المركزي الماليزي؛

- أسس التّقييم القانوني لأصول وخصوم شركات التأمين وتوقّعات البنك بشأن سياسات الاستثمار وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

I.7 – الإطار العام لهيئة الرقابة الشرعية

إن الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي مسؤولية كبيرة تقع على عاتق العلماء العاملين في هذا المجال، نظراً لما تتطلّبه طبيعة عملهم من دراسة وإقرار لعقد التأسيس والنظام الأساسي لكل منها والعقود النمطية التي على أساسها تمارس أعمالها، وإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بمعاملاتها ومتابعة التزامها بأحكام الشرعية الإسلامية في جميع ممارساتها، وبالتالي في إطار مفهوم الرقابة الشرعية تندرج فيه عدة مهام ومسؤوليات نوضّحها من خلال(1).

❖ **تعريف هيئة الرقابة الشرعية:** وردت عدة تعاريف لهيئة الرقابة الشرعية نذكر منها:

- تعريف1: "هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من العاملين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات، تكون مهتماً توجيه نشاطات الشركة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وتكون الفتاوى والقرارات الصادر عنها ملزمة للشركة"[7].

- تعريف2: "هي هيئة تقوم بمتابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات، التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيره، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء، وتصويبها فورا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل "8

- تعريف3: "هي جهاز يضم عددا من الفقهاء المختصين في المعاملات المالية ويضع الضوابط الشرعية المستمدَة من الأدلَة الشرعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمؤسسة ويُتابع تنفيذها للتَأكد من سلامة التنفيذ"[9].

وتتكون الرقابة الشرعية من[10]: هيئة الفتوى: تهتم بإصدار الفتاوى؛ هيئة التدقيق الشرعي: متابعة تنفيذ فتاوى هيئة الفتوى؛ مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

❖ **مبادئ هيئة الرقابة الشرعية:** من المبادئ الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي مايلي[11]:

– مبدأ الاستقلالية: وهي السلطة التي تُمكّن جهاز الرقابة الشرعية من ممارسة نشاطه بحرية تامة، بهدف حفظ أعمال المؤسسة المالية من المخالفات الشرعية، ويكون استقلال الهيئة الشرعية إدارياً ومالياً كما يلي:

✓ الاستقلال الإداري: لتفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي لا بد من استقلاليتها عن إدارة الشركة، بمعنى أن لا يكون أحد أعضائها من موظفي الشركة، وبالمقابل يجب أن يكون للهيئة اتصال مع جميع المستويات الإدارية لتعزيز الرقابة؛

✓ الاستقلال المالي: يجب على شركة التأمين دفع المستحقات المالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية شهريا أو سنويا أو على أساس نسبة تُقتطع من الأرباح؛

✓ الاستقلال التنظيمي: ويتعلق بموقع الهيئة في الهيكل التنظيمي بالشركة، فموقعها حاليا في الهيكل التنظيمي تابع لمجلس الإدارة أو لمدير الشركة أو غير محدد، ويُفترض أن يكون موقعها تابع للجمعية العمومية وأن لا سلطة للإدارة عليها؛ حيث أن الهيئة تقوم بواجبها وتقدّم التقرير للجمعية العمومية، والتبعية تكون فقط لأجل التعيين و العزل.

– مبدأ الالتزام: إكساب الهيئة الشرعية سلطة إلزام الشركة على تنفيذ ما يصدر عنها من فتاوى وقرارات، وهذا بتدعيم من مَجْمَع الفقه الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

– مبدأ الشمولية: أي أن جميع أعمال الشركة ومعاملاتها وعقودها واستثماراتها تخضع لإشراف الهيئة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي أثناء التنفيذ وبعده.

❖ **صلاحيات الهيئة وصفة القرارات والفتاوى الصادرة عنها:** يتطلّب تحقيق الأهداف والغايات المسندة لهيئات الرقابة الشرعية أن تكون قراراتها والفتاوى الصادرة عنها ملزمة لشركات التأمين التكافلي ويترتب على ذلك ما يلي[12]:

- وجوب التزام إدارة كل شركة بالتوجيهات والقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية لها، ويحق للهيئة أن تطلب من إدارة الشركة إيقاف العمل بأي منتج يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو تعديله إن كان ممكناً، وصرف ما نتج عنه من كسب غير مشروع في وجوه الخير؛

- إذا تعارضت فتاوى وتوجيهات هيئات الرقابة الشرعية مع الاجتهادات الصادرة استناداً لنصوص القوانين التي تحكم عمل الشركات فيقدم العمل بالفتاوى الشرعية على تلك الاجتهادات، لأن حكم القانون عام لجميع الشركات ومنها شركات التأمين التكافلي، أما قرارات هيئات الرقابة الشرعية فهي خاصة بالشركات التأمين التكافلي فقط فيقدم الخاص على العام.

❖ **معايير وأسس تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:** تراعى المعايير والأسس التالية عند اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي بناء على المعايير الخاصة بذلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بحيث يجب[13]:

- أن يكون العضو حاصلاً على درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية؛

- أن يكون متخصصاً في الفقه الإسلامي؛

- أن يكون متخصصاً في فقه المعاملات أو له مؤلّفات وأبحاث في المعاملات المالية الإسلامية عامة وفي قضايا التأمين التكافلي خاصة.

❖ **مهام هيئة الرقابة الشرعية:** إن القيام بمختلف الأدوار والواجبات يستدعي من علماء الشريعة أو المدقّق الشرعي التفرغ والتركيز واليقظة والالتزام والكفاءة، باعتباره يتطلب المراقبة الكاملة لعمليات الشركة والمتمثلة فيما يلي[14]:

- الاطّلاع على النظام الأساسي وعقد التأسيس والتأكّد من موافقتهما لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها؛

- تدقيق وثائق التأمين التي تصدرها الشركة، للتحقق من مشروعيتها وخلوها من المخالفات الشرعية؛

- وضع الضوابط والقيود الشرعية لإعادة التأمين لدى شركات الإعادة التجارية في حالة حاجة شركة لذلك، والتأكد من مشروعية اتفاقيات إعادة التأمين التي تبرمها الشركة، ومدى موافقتها لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية؛

- التحقّق من مشروعية إيداع أموال الشركة واستثماراتها؛ بحيث تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

- الإجابة عن استفسارات إدارة الشركة فيما يجدُّ من مسائل تفرزها التطبيقات العملية للعمليات التأمينية؛

- تقديم ضمانات لعملاء شركات التأمين التكافلي على شرعية الأعمال والأنشطة التي تمارسها هذه الشركات؛

- إعداد وتقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للشركة يُظهر شرعية الوثائق واتفاقيات إعادة التأمين واستثمارات الشركة وخلوَها من مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية؛

- توعية الموظفين بالشركة بفكر التأمين التكافلي من خلال المحاضرات والندوات وفق برامج خاصة بذلك وبالتنسيق مع إدارة الشركة، وكذا من خلال إعداد الأبحاث والكتب الخاصة به؛

- الإشراف على إخراج الزكاة إذا كان النظام الأساسي للشركة ينصَ على مسؤولية الشركة في إخراج الزكاة من حيث احتساب الأموال التي تجب فيها الزكاة والمقادير الواجب إخراجها وفق المعيار الخاص بالزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

- متابعة صرف الأموال التي يتقرر صرفها في وجوه الخير بمقتضى الفتاوى الصادرة من الهيئة.

- وتجدر الإشارة إلى أنّه يتم الاستغناء عن خدمات هيئة الرقابة الشرعية أو أحد أعضائها؛ بموجب توصية من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.

❖ **تحديات هيئة الرقابة الشرعية**: تواجهه هيئة الرقابة الشرعية العديد من التحديات والعقبات العديد أثناء ممارسة نشاطها وأداء مهامها أهمها[15]:

- قلّة معرفة وفهم علماء الشريعة أو المراقب الشرعي للممارسات المالية الحديثة: وهذا ما يجعل الشكوك في القرارات الصادرة إن كان الأساس قوي في فهم المسألة الناشئة عن العمليات وعن المنتجات وكيفية إدارتها والأهداف والآثار المترتبة من المنتجات، أو أن القرار كان مجرّد فتوى ناشئ من دراسة نظرية للمسائل الفقهية؛

- نقص عدد العلماء والمتخصصين: هذه المسألة أدت إلى تعيين علماء الشريعة في مختلف الهيئات الاستشارية أو الرقابة الشرعية في نفس الوقت، وهذا قد يؤثر في تركيزهم على المسائل والمشاريع المقدمة إليهم، هذا ما دفع بعض الجهات باقتراح تعيين مراقب شرعي يتفرغ لمؤسسة واحدة بشكل دائم وهو عضو في هيئة الرقابة الشرعية للشركة؛

- قلة الابتكار والإبداع في تطوير المنتجات وإيجاد أدوات مالية جديدة؛ حيث تعتبر هذه البدائل مهمة لتنمية وتطوير الشركة وزيادة العملاء؛

- طول المدة في اتخاذ القرارات: فعدم توصل الهيئة للقرارات في الوقت المطلوب يُؤدي إلى تضييع الفرص البديلة للشركة؛

- الاختلاف في الآراء والفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية لمختلف شركات التأمين التكافلي.

I.8 – علاقة هيئة الرقابة الشرعية بالملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي:

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدور هام لتعزيز ملاءة المؤسسات المالية الإسلامية ومنها شركات التأمين التكافلي، وذلك من خلال دورها الرقابي المباشر للتحقّق من قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتّجاه المشتركين، ودراسة شروط ومزايا المنتجات التأمينية المقدّمة ومدى كفاية رأس المال والمخصّصات المالية؛ إضافة إلى اهتمامها بنظم الإشراف والرقابة لأوجه الاستثمار المقرّرة قانونا وخاصّة تلك المتعلّقة بحقوق المشتركين أو ما يُعرف بالمخصّصات التقنية؛ حيث تكون آلية الإشراف والرقابة من خلال[16]:

✓ تطبيق الأساليب التي يتم من خلالها التأكّد من سلامة المركز المالي لشركات التأمين التكافلي، لذلك يجب على كل الشركات تقديم القوائم المالية عل فترات دورية إلى الهيئة لفحصها والتأكّد من سلامتها؛

✓ تحقيق العدالة في التسعير حيث تكون الاشتراكات المتبرّع بها عادلة وعلى ذلك يجب على أعضاء الهيئة أن يكونوا مؤهّلين من الجانب التقني لمعرفة ذلك؛

✓ التأكّد من حسن اختيار سماسرة ووكلاء شركات التأمين التكافلي؛

✓ مراجعة شروط الوثائق التي تصدرها شركات التأمين التكافلي والتحقّق من شرعية وعدالة هذه الشروط، في حالة عدم كفاءة أعضاء الهيئة من الجانب من القانوني والفني يتم الاستعانة بأصحاب الاختصاص.

II – الطريقة والأدوات :

1. **مجتمع وعيّنة الدراسة:** تشمل عينة الدراسة جميع شركات التأمين التكافلي التي تنشط في دولة ماليزيا، كما هي موضّحة في الجدول (2)، وذلك باستثناء شركة "**ING PUBLIC Takaful Ehsan Berhad**" لعدم توفر بيانات كافية عن المركز المالي للشركة.
2. **متغيرات الدراسة:** يمكن تلخيص المتغيرات المستقلّة والمتغيّر التابع للدراسة التطبيقية وطرق قياسها من خلال الجدول (3):
3. **اختبار متغيرات الدراسة لشركات التأمين التكافلي الماليزية**

أ- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للشركات الماليزية: من خلال الجدول (4) نوضّح بعض الخصائص الاحصائية لنموذج الدراسة للشركات الماليزية.

ب-اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدّراسة لشركات التأمين التكافلي الماليزية: يمكن توضيح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدّراسة لشركات التأمين التكافلي الماليزية من خلال الجدول (5):

من خلال الجدول (5) نلاحظ أنّه: بعد عملية التحويل وإدخال دالة اللوغاريتم النيبيري أصبحت كلّ متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث أنّ إحصائية (J-B) للمتغيّرات منخفضة واحتمالها أكبر من 5% وبالتالي يمكن إجراء اختبارات اختيار نموذج البانل المناسب لبيانات الدراسة، وذلك بعد أن تمّ تخليص متغيرات الدّراسة من القيم المتطرّفة.

ج- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة (LLC، ADF، PP)، والجدول (6) يُظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة لشركات التأمين التكافلي الماليزية عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

من خلال الجدول (6) يتضّح أنّ: جميع السلاسل كانت غير مستقرة عند المستوى I(0) في الفترة المدروسة حسب اختبارات (**LLC ؛ ADF ؛PP**)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى I(1) أصبحت جميع السّلاسل مستقرة، حيث كانت جميع الاحتمالات أقلّ من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل بمعنى عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلاسل مستقرّة ومتكاملة عند المستوى I(1).

د- اختبار التكامل المشترك: من خلال النتائج السابقة وجدنا أن بعض السلاسل كانت غير مستقرة، لذلك فإنّ النموذج الملائم لهذه الدراسة قد يكون انحداره زائفا، وباعتبار تحليل التكامل المتزامن (المشترك) يمكنه التغلب على هذه الإشكالية ويحاول استحداث علاقة توازنية طويلة المدى بين الملاءة المالية وهيئة الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، وباستعمال اختبار **'Kao'** تمّ الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (7):

من خلال الجدول (7) يتّضح أن: احتمال الفرضية الصفرية أقلّ من (5%) وعليه يُرفض الفرض العدم ويُقبل الفرض البديل، بمعنى أنّه تُوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، مما يؤكّد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هيئة الرقابة الشرعية ومؤشر الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية ممثلا بنسبة كفاية رأس المال"RBCT".

1. **تقدير أثر هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية:** نتائج التقدير موضحة في الجدول (8)
2. **اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل:**

- **اختبار (F) المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:**

من خلال الجدول(9) يتضّح أنّ: قيمة إحصائية (F) المقيّد المحسوبة بالنسبة لـ (مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) أكبر من قيمة إحصائية (F) المجدولة كما هو مبيّن في الجدول أعلاه وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بمعنى أنّ نموذج التأثيرات هو الأفضل.

- **اختبار "Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:** والنتائج موضحة في الجدول (10)

وتشير نتائج هذا الاختبار الذي يتبع توزيع كاي تربيع إلى أن القيمة المحسوبة بلغت (0.000000) وباحتمال يساوي (1.0000) بالنسبة لمتغيرات هيئة الرقابة الشرعية، إلا أنّه حسب مخرجات برنامج Eviews الذي يعطي النموذج الملائم مباشرة بيّن أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة، حيث كان نموذج التأثيرات الثابتة في جميع الحالات أفضل من الناحية الإحصائية ومستوى الخطأ به أقلّ من نموذج التأثيرات العشوائية.

III- النتائج ومناقشتها :

❖ **تحليل نتائج قياس أثر هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية**

1. تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج:

- من خلال قيمة إحصائية (F) المقيّد المحسوبة بالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية، كانت أكبر من قيمة إحصائية (F) المجدولة وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بمعنى أنّ نموذج التأثيرات أفضل من النموذج التجميعي، مما يعني وجود تأثيرات خاصة بكلّ شركة تميّزها عن باقي شركات التأمين التكافلي في ماليزيا، وهذا ما يطرح التساؤل التالي: هل هذه التأثيرات ثابتة أم عشوائية؟؛
- بالنسبة للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية واعتمادا على نتائج اختبار "Hausman" وباستخدام نموذج Eviews تبيّن أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لدراسة أثر هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

2. تحليل نتائج تقدير نماذج تأثيرات الثابتة:

- **الدراسة الإحصائية للنماذج المقدّرة:**
  - **اختبار معنوية المعلمات:**

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج تبيّن ما يلي:

وجود معنوية إحصائية لكل من المعاملات التالية: (C؛ LSSBF; SSBM; SSBE) بالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية، حيث كانت احتمالاتها أقلّ من (0.05) بمعنى أن هذه المتغيرات المفسرّة لهيئة الرقابة الشرعية تؤثّر في المتغير التابع الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

- **اختبار المعنوية الكلية للنماذج:** يتمّ اختبار المعنوية الكلية للنماذج المتحصّل عليها من خلال معاملات التحديد المعدّلة "$\overline{R^2}$" واختبارات فيشر "F" والنتائج كانت كما يلي:

✓ احتمالات إحصائية "Fisher" بالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية وللمتغير التابع كانت أقلّ من (0.05) حيث قدّرت جميعها بـ (0.0000) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية؛

✓ بلغ متوسط قيم التحديد المعدلة ($\overline{R^2}$) لهيئة الرقابة الشرعية (0.99)، أي أنّ متغيرات هيئة الرقابة الشرعية تفسّر متغير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية ممثّلة بنسبة كفاية رأس المال وذلك بنسبة (99%) من التغيرات الإجمالية وهي نسب عالية جدّا أمّا باقي النسبة 1% فتفسّرها عوامل أخرى مدرجة في النموذج ومتضمّنة في حدّ الخطأ.

- **التحليل الاقتصادي لأثر متغيرات هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة (2012-2016):**

ونتائج التحليل مبينة في الجدول (11)

❖ **تفسير نتائج أثر متغيرات هيئة لرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية:**

- بالنسبة لخبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية كان لها تأثير **إيجابي** على ملاءة شركات التأمين التكافلي الماليزية لأنّ الجمع بين الجانب الشرعي والجانب التقني مكّنهم من مراقبة تفاصيل حساب الاحتياطات والمخصّصات التقنية وإجراءات احتساب هامش الملاءة المالية باستمرار والكشف عن المخالفات الشرعية التي تقع فيها الشركة خاصّة ما يتعلّق بالتعدّي على أموال صندوق المشتركين الأمر الذي ينعكس مباشرة على ملاءته؛
- ما يلاحظ على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، هو كثرة اجتماعاتهم بمتوسط يقدر بثمانية اجتماعات سنويا الأمر الذي انعكس **إيجاباً** على ملاءة هذه الشركات ومكّن الأعضاء من مراقبة أداء الشركة باستمرار وحمايتها من تقصير المسيّرين أثناء أداء الوظائف الموكلَة لهم؛
- ما يميّز شركات التأمين التكافلي الماليزية هو كثرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي فإنّ مكافآتهم عبء إضافي على صندوق المشتركين، وهو اقتطاع لجزء من الأموال والتي من المفروض أنها توجّه لدعم المركز المالي كاحتياطات إضافية، الأمر الذي غالبا ما يؤثر **سلباً** على الملاءة المالية للشركات صغيرة الحجم، إلاّ أنه وفي دراستنا لمجموع الشركات الماليزية لم يوجد له تأثير.

IV – الخلاصة :

بالرغم من أنّ شركات التأمين التكافلي تعتبر أحد أهمّ الوسائل لإدارة المخاطر في المجتمع إلاّ أنها قد تتعرّض لمخاطر تحول دون القيام بدورها في تطوير وحماية الصناعة المالية الإسلامية، لهذا وجب على شركات التأمين التكافلي دعم رقابتها الإدارية بأنظمة رقابية شرعية تحت إشراف هيئة مستقلة، وهذا لضمان استمراريتها وضمان الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها في الوقت المحدّد خاصة وأن ما يميزها انعكاس دورة الإنتاج.

وفي هذا الإطار قامت الدراسة بقياس أثر هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لكل من خبرة هيئة الرقابة الشرعية وعدد اجتماعات الهيئة على الملاءة المالية للشركات، حيث كلما زادت عدد الأعضاء المختصين في المجال الشرعي والتأميني كلما أثر ذلك إيجابا على حجم الملاءة في الشركة، وكذا بالنسبة لزيادة عدد اجتماعات الهيئة في حين أنّ حجم المكافآت التي يتقاضاها الأعضاء لم تؤثر على حجم الملاءة المالية للشركات.

- ملاحق :

الشكل1: نموذج الدراسة

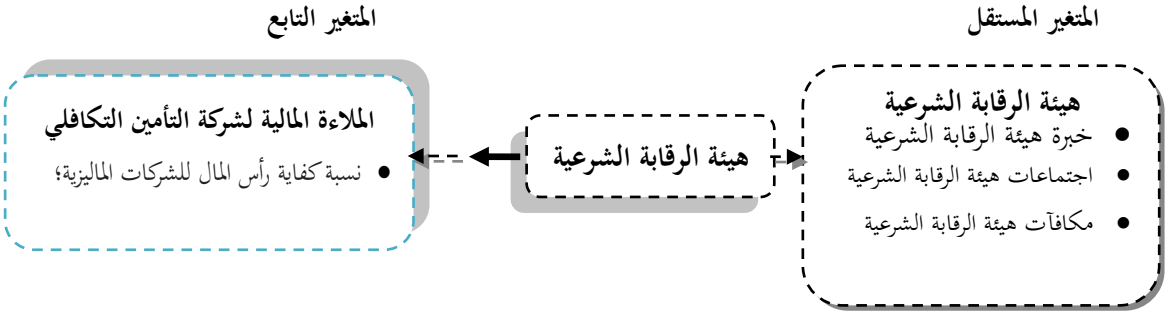

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول1: المهام والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الشرعية

الهيئة	المهام
الرقابة الشرعية	وضع الضوابط الشرعية ومتابعة تنفيذها
المراجعة الشرعية (التدقيق الشرعي أو الرقابة الشرعية الداخلية)	فحص مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة في جميع أنشطتها
هيئة الرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية أو هيئة الفتوى)	الهيئة التي تصدر الفتاوى وتضع المعايير الشرعية وتشرف على عمل الرقابة الشرعية الداخلية كما يمكن أن تقوم بعملية المراجعة كمراقب شرعي خارجي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: يوسف بن عبد الله الشبيلي، " **الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني**"، بحث مقدم في مؤتمر"**التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه**"، الجامعة الأردنية، عمان، 11-2010/04/12، ص: 03.

الجدول2: شركات التأمين التكافلي الماليزية

الشركة	سنة التأسيس	رأسمالها (رينجت ماليزي)
Syarikat Takaful Malaysia Berhad تمتلك "BIMB Holdings Berhad" 65.22% من الشركة	**1984**	**164.8 مليون**
Takaful Ikhlas Sdn. Berhad مملوكة لـ MNRB Holdings Berhad	**2002**	**100 مليون**
Sun Life Malaysia Takaful Berhad "سابقا CIMB Aviva Takaful Berhad" وهي جزء من مجموعة CIMB	**2005**	**1.11 مليار**
Prudential BSN Takaful Berhad تتقاسم كل من "Prudential Holdings" و "Bank Simpanan Nasional" ملكية الشركة.	**2006**	**100 مليون مدفوع؛ 100 مليون مصرّح به.**
HSBC Amanah Takaful Berhad المساهمين في الشركة هم: HSBC Insurance (Asia Pacific) Holdings- ؛49% وتمتلك حصّة Limited	**2006**	**(ثابت)**

		-Jerneh Asia Berhadوتمتلك 0 3%؛ Employees Provident Fund Board of Malaysia.%20 وتمتلك النسبة المتبقية
(ثابت)	2006	**Hong Leong MSIG Takaful Berhad** تمتلك شركة " Hong Leong Financial Group" نسبة 65%، وشركة Mitsui Sumitomo Insurance" نسبة 35%
100 مليون	2006	**MAA Takaful Berhad : Zurich** تمتلك شركة "MAAH holds نسبة 75% بينما تمتلك شركة " Solidarity Holds" البحرينية النسبة المتبقية 25%.
(ثابت)	2007	**Etiqa Takaful Berhard** مملوكة لـ "Maybank Group
(ثابت)	2010	**Great Eastern Takaful Sdn Bhd** مملوكة لـ Koperasi Angkatan Tentera (M) Berhad و "I Great Capital Holdings Sdn Bhd "
767 مليون مدفوع	2011	**AIA AFG Takaful Bhd**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول3: المتغيرات المستقلّة والمتغيّر التابع للدراسة التطبيقية وطرق قياسها

المتغير المستقلّ	الرمز	القياس
هيئة الرقابة الشرعية		
خبرة هيئة الرقابة الشرعية **Shari'a Supervisory Board Experience**	SSBE	عدد الأعضاء الذين لهم شهادة في العمل التأميني والشرعي / مجموع عدد الأعضاء
اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية **Shari'a Supervisory Board Meetings**	SSBM	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية **Shari'a Supervisory Board Fee**	SSBF	أجرة المكافأة لهيئة الرقابة الشرعية
المتغير التابع	**الرمز**	**القياس**
نسبة كفاية رأس المال Risk-Based Capital for Takaful: تقيس هذه النسبة كفاية رأس المال المتاح في شركة التأمين التكافلي وأموال المساهمين من الشركة لدعم إجمالي رأس المال المطلوب، وهي مؤشر رئيس على قوّة المركز المالي لشركة التأمين التكافلي وقدرتها على دعم أعمال التكافل، ويتمّ استخدامها كمدخل لتحديد المستوى المناسب للإشراف وتدخّل البنك المركزي الماليزي	RBCT	$\%100 \times \frac{\text{رأس المال المتاح}}{\text{رأس المال المطلوب}}$

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول4: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للشركات الماليزية

أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الانحراف المعياري Std.dev	الوسيط Median	المتوسط Mean	عدد المشاهدات Observation	المتغير
1.00	4.00	1.017400	2.00	2.16	50	**SSBE**
4.00	19.00	2.786630	8.00	8.10	50	**SSBM**
120.00	371.00	51.77272	170.00	180.56	50	**SSBF**
57710.00	4952630	1246515	161678.5	654193.7	50	**RBCT**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الجدول5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدّراسة لشركات التأمين التكافلي الماليزية

LRBCT	LSSBF	LSSBM	LSSBE	المتغير
4.54123	3.406752	0.093539	3.59621	قيمة J.B
0.103232	0.182068	0.954307	0.165612	احتمال J.B

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الجدول6: نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى لشركات التكافل الماليزية

القرار	PP	ADF	LLC	الاختبارات / Prob 5%	
مستقرة	0.9979	0.9834	0.9397	LSSBE	LSSBE
	0.0316	0.0316	0.0001	D LSSBE	
مستقرة	0.9002	0.9141	0.9817	LSSBM	LSSBM
	0.0002	0.0003	0.0000	D LSSBM	
مستقرة	0.9709	0.9527	0.8320	LSSBF	LSSBF
	0.0023	0.0042	0.0004	D LSSBF	
مستقرة	0.7851	0.9773	0.9507	LRBCT	LRBCT
	0.0001	0.0000	0.0000	D LRBCT	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

الجدول7: نتائج اختبارKao للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة في شركات التأمين التكافلي الماليزية

المتغير المستقل / المتغير التابع		
هيئة الرقابة الشرعية		
-3.430730	t-stat	LRBCT
0.0003	Prob	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

ملاحظة: لقد تمّ اختيار فترات الإبطاء الزمني بطريقة آلية بالاعتماد على معيار (**SIC** :Schwarz information criterion)

الجدول8: نتائج تقدير أثر هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

المتغير التابع: نسبة كفاية رأس المال RBCT			
الفترة (2012-2016) T=10 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 5*10=50 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية لهيئة الرقابة الشرعية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
constante	14.38304	17.48313	17.71304
	2.507482	15.90992	14.29774
	0.0158	0.0000	0.0000
LSSBE	-0.000586	0.458167	0.434323
	-0.012906	2.059191	2.309807
	0.9898	0.0466	0.0254
LSSBM	-0.356092	0.178000	0.166044
	-4.626609	4.677289	1.081341
	0.0000	0.0000	0.2852
LSSBF	0.452446	0.097208	0.081539
	0.948554	1.244339	1.144457
	0.3478	0.2212	0.2584
R-squared	0.077732	0.996775	0.151049
Adjusted R-squared	0.017584	0.995729	0.095683
F-Satistic	1.292349	952.9587	2.728179
Prob F-Statistic	0.288323	0.000000	0.054732
Durbin watson	0.182956	1.402454	1.079070
معادلة نموذج الانحدار التجميعي	LRBCT = 14.38 - 0.006*LSSBE - 0.36*LSSBM + 0.45*LSSBF		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	LRBCT = 17.48+ 0.46*LSSBE + 0.18*LSSBM + 0.1*LSSBF		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	LRBCT = 17.71+ 0.43*LSSBE + 0.17*LSSBM + 0.08 *LSSBF		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الجدول9: نتائج اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات المستقلة لـ	**هيئة الرقابة الشرعية**
قيمة F المقيّد	**126.1**
قيمة F الجدولية	***2.84**
	****4.31**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

*** عند مستوى 5 %** **** عند مستوى 1%**

الجدول10: نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

المتغير	Test Summary	Chi-sq statistic	Chi-sq-d,f	Pref
هيئة الرقابة الشرعية	Gross-section random	0.000000	3	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الجدول11: التحليل الاقتصادي لأثر متغيرات هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة (2012-2016)

المتغير المستقل	المتغير التابع	تحليل اقتصادي لأثر متغيرات هيئة الرقابة الشرعية على متغير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة (2012-2016)	أثره على الملاءة
ثابت هيئة الرقابة الشرعية	RBCT	إذا انعدمت جميع متغيرات هيئة الرقابة الشرعية فإن نسبة كفاية رأس المال تقدّر بـ 17.48%.	-
خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	RBCT	إذا زادت نسبة الأعضاء المستقلّين في الهيئة بـ 1% فإنّ نسبة كفاية رأس المال سترتفع بنسبة 0.46%.	إيجابي
اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	RBCT	إذا زادت نسبة اجتماعات الهيئة بـ 1% فإنّ نسبة كفاية رأس المال سترتفع بنسبة 0.18 %.	إيجابي
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	RBCT	لا يوجد تأثير لحجم مكافآت هيئة الرقابة الشرعية على نسبة كفاية رأس المال.	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحثين.

- الإحالات والمراجع :

(1) عامر أسامة، عماري زهير(2017)، **"دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية المنتجات التأمينية التكافلية مقابل التقليدية – دراسة حالة سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2008/2014 –""**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04 (العدد02)، الجزائر : جامعة أم البواقي.

(2) ياسمينة إبراهيم سالم، عومر عكي علواني(2017)، **" تحليل تطور كفاءة شركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التأمين التجاري –دراسة بعض الحالات في السوق الماليزي (2014–2016)–"**، مجلة الباحث، المجلد 17 (العدد17)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

(3) عبد الرزاق جبار(2012)، **"عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين"**، بحث مقدم في الملتقى الدولي السابع حول **"الصناعة التأمينية –الواقع العملي وآفاق التطوير–"**، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص: 10.

(4) Carine Sauser (2010), "**Analyse et contrôle des scénarios financiers dans le cadre d'un modèle interne –Application au stress pour l'étude des facteurs de risques –**", Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard, Lyon, p: 06.

(5) **Voir** : - Philippe Jurgensen (2005), "**les perspectives du contrôle prudentiel**", revue d'économie financière,
N 080, Paris, pp: 05-06.

- Michel Piermay (2010) ,"**Les limites de la conception du risque selon Solvabilité II**" , article dans le livre de Christian Walter,**Nouvelles normes financières –S'organiser fixe àla rise–**, Springer, p: 80.

(6) Bank Negara Malaysia (2013), "**Risk–Based Capital Framework for Insurer** ", Version 3.0, p: 05.

(7) عبد اللطيف محمود آل محمود (2007)، معايير المحاسبة، **"نحو نموذج نمطي للائحة عمل الهيآت الشرعية"**، بحث مقدم في **"المؤتمر السادس للهيآت الشرعية للمؤسسات الإسلامية"**، البحرين، ص:08.

(8) حسن يوسف داود(1996)، **"الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"**، مصر : القاهرة، لمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص: 15.

(9) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2009)، معايير المحاسبة، **"معيار الضبط 15/2الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"**.

(10) محمد أمين علي قطان(2008)، **"هيآت الرقابة الشرعية: اختيار أعضائها وضوابطها"**، بحث مقدم في **"المؤتمر السابع للهيآت الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص: 04.

(11) **راجع:**

- محمد زيدان(2009)، **"تفعيل دو الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"**، بحث مقدم في مؤتمر **"المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، دبي، ص: 09.
- فلاق صليحة (2015)، **"متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي –تجارب عربية–"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، ص: 137.
- حسن يوسف، **"مرجع سابق"**، ص: 33.
- عماد الزيات(2009)، **"الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني وطرق تفعيلها"**، بحث مقدم في **"مؤتمر التأمين التعاوني"**، ص: 13.

(12) محمد زيدان، **"مرجع سابق"**، ص:10.

(13) عماد الزيات، **"مرجع سابق"**، ص: 14.

(14) **راجع:**

– محمد أكرم لال الدين(2009)، **"دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، وطريقة عملها"**، بحث مقدم في **"الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي"**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص: 17.

(15) لجنة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين(1996)، **"تقويم عمل هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"**، الجزء الثاني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ص: 18.

(16) **(بتصرف)** حمدي معمر، فلاق صليحة(2015)، **"الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد والقدرة على مواجهة المخاطر (سوق التأمين التعاوني السعودي– نموذجاً–)"**، بحث مقدّم في اليوم الدراسي حول **"دور الملاءة المالية في تعزيز حوكمة شركات التأمين الجزائرية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص:18.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

دليلة هامل، عبد الرحمان العايب (2018)، **أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي –دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي الماليزية–**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 45-59.